

PC 1=0

دكتور جمال الدين محمد سعيد

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة — جامعة عين شمس

مشكلة ميزان المدفوعات في مصر

مطبعة لجنة البيان العربي

١٩٥٥



مشكاة فيزيان الملوك في عتبات مصر

تأليف

دكتور جمال الدين محمد سعيد

B. Com. (Hons.); M. Com.; Ph. D;
A. S. M. A.; F. E. S.; F. S. S.

١٩٥٥

مطبعة لجنة البيان العربي

(RCPPRA)

HG3883

E3S242

1955

ميزان المدفوعات

Balance of Payments

١ - أهم مفردات ميزان المدفوعات

قبل أن نبدأ في دراسة مشكلة ميزان المدفوعات في مصر يلزم أن نقوم بتحليل قصير لأهم مفردات ميزان المدفوعات في أية دولة مع ملاحظة أنه لسوء الحظ توجد اختلافات كثيرة في طريقة العرض وتنظيم هذه البيانات فالطرائق التي استخدمتها عصبة الأمم ومصلحة التجارة في الولايات المتحدة في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية قد اختلفت عن تلك التي اتبعها صندوق النقد الدولي في الفترة اللاحقة للحرب وهذه تختلف من دولة لأخرى . على أن هذه الاختلافات لا تمنع بالضرورة من إيضاح أهم مفردات ميزان المدفوعات . وفيما يلي أهم هذه المفردات .

(١) الصفقات الجارية Current account .

وتشمل : ١ - السلع والخدمات

٢ - التحويلات من جانب واحد

أما السلع والخدمات فتشمل حصيلة كل من الصادرات والواردات المنظورة . فمثلاً نجد أن النظام الألماني في التقسيم يضع تحت مفردة الصادرات كافة السلع المصدرة بالطريق العادي والسفن المبيعة للأجانب والأسماك المباعة في كافة الموانئ الأجنبية والمنتجات المحلية المباعة من السفن الراسية في الموانئ الأجنبية . الخ . ومن الواضح أن بعض هذه المفردات لا تظهر في النشرات الرسمية الخاصة بالتجارة الخارجية والتي لا تشمل بطبيعة الحال سوى السلع المارة عبر الجمارك . وخلاف

الواردات والصادرات المنظورة توجد مدفوعات الخدمات وهذه تسمى بالصادرات والواردت غير المنظورة وتتمثل فى خدمات النقل ونفقات الشحن وانتقال المسافرين وضرائب الموانى وأجور التلغراف والخدمات التجارية والخدمات المالية كعمولات السمسرة والخدمات التى تؤدى لحركة السياحة . والدخل الناتج من الاستثمارات ، فالأرباح أو الفوائد التى يحصل عليها مواطن مصرى نتيجة استثمار خارجى إنما تشبه تماماً الدخل الناتج من بيع قطننا .

كما تشمل التحويلات من جانب واحد Unilateral transfers وأهم بنودها الهدايا الشخصية والمنح الحكومية وهذه ليست التزامات تجارية ولكن حكمها حكم انتقال الرصد لدفع قيمة الواردات أو الخدمات . ومثال ذلك السلع التى كانت تنتقل من أمريكا إلى الدول المتمتعة بنظام الإعارة والتأجير أو الدول الداخلة فى مشروع مارشال والهدايا والهبات التى يرسلها بعض المهاجرين إلى ذويهم . وهذه وسيلة من وسائل تمويل فائض الصادرات الكبير لدى الدولة . وبعبارة أخرى تمكنت الدول التى لديها نقص فى كمية الدولارات من شراء ما تحتاج إليه من سلع وخدمات أمريكية نتيجة انتفاعها من مشروع الانعاش الأوروبى وتمكنت أمريكا من تصدير جزء من الفائض فى صادراتها . وقد زادت أهمية هذا البند فى ميزان مدفوعات أمريكا فى السنوات الأخيرة فبلغ ١٩٢٣^(١) مليوناً من الدولارات فى ١٩٤٨ .

(ب) الصفقات الرأسمالية Capital account .

وتشمل : ١ — انتقالات رؤوس الأموال فى المدة الطويلة .

٢ — انتقالات رؤوس الأموال فى المدة القصيرة زائداً انتقال

الذهب . فتصدير رؤوس الأموال فى المدة الطويلة يتكون من شراء أسهم

(1) U. S. Dept. of Commerce Survey of Current Business, June 1950
p. p. 348—349.

وسندات لمنشآت أجنبية أو إعادة شراء أسهم وسندات وطنية أو دفع قروض للخارج أو شراء ممتلكات للأجانب في داخل البلاد . أما رؤوس الأموال المصدرة للأجل القصير فتشمل أية زيادة في أرصدة البنوك في الخارج أو الكمبيالات الأجنبية . وانسياب رأس المال إلى الخارج في المدة الطويلة إنما هي مسألة وثيقة الارتباط بانسياب رأس المال في المدة القصيرة ، والتغيرات في إحداها قد تعوضها في بعض الحالات تغيرات مضادة أخرى لدرجة أنه في بعض الحالات يلزم تغيرات في كليهما لإحداث تأثير مباشر على طلب أو عرض العملة الأجنبية .

٢ — ماذا نعني بكلمة ميزان المدفوعات : —

مشكلة التعاريف في علم الاقتصاد مشكلة قائمة حتى اللحظة الراهنة فكثيراً ما يستخدم اللفظ في استخدامات مختلفة مما يؤدي إلى بلبلة الفكر وسيادة الكثير من المناقشات التي تكثفها الغموض والتي إذا ما بحثت بحثاً عميقاً لا تخرج عن كونها اختلافات في التعاريف وتحميل اللفظ معان مختلفة ، ولم تنجح كلمة « ميزان المدفوعات » من هذه المشكلة . وأعتقد أنه من واجبنا أن نبدأ بذكر كلمة عن الاستخدامات المختلفة لكلمة « ميزان المدفوعات » .

(١) أحياناً تستخدم كلمة ميزان المدفوعات لتعني كميات العملات الأجنبية التي تباع وتشتري خلال فترة محدودة من الزمن . وفي ظل هذا التعريف يكون التساوي الحسابي في ميزان المدفوعات من المسائل المسلم بها . فكما أن المبيعات تساوي المشتريات . فكذلك جانبي الميزان يمثل كل جانب مبيع أو مشتري عملة دولية معينة لسداد المطالبات الناشئة عن عمليات المبادلة الدولية في أية صورة من صورها . ولكن التساوي الحسابي ليس دليلاً على وجود توازن في المعنى الاقتصادي المعروف .

(ب) قد نعني بالكلمة المدفوعات التي تتم في خلال فترة معينة من وإلى الدول الأجنبية . وبعبارة أخرى ، ما ميزان المدفوعات الا كشف يبين مقدار

مدفوعات دولة معينة للدول الأجنبية من ناحية ومدفوعات تلك الدول إليها من ناحية أخرى خلال فترة محدودة من الزمن . وهذا الاستخدام يختلف بطبيعة الحال عن سابقه إذ أن المدفوعات قد تتم لا عن طريق شراء العملات الأجنبية بحسب ولكن بتحويل ما هو مملوك^(١) منها فلا في الخارج .

فلو أن حجم المدفوعات أكبر من حجم الإيرادات أو المتحصلات فلا بد من سداد العجز بوسيلة أو أخرى . وبمعنى آخر في ظل هذا التعريف يصح أن يكون ميزان المدفوعات سالبا أو غير موافق ، ولكن لا يمكن أن يستمر سالبا إلى ما لا نهاية ، بل تتفاوت فترات يكون فيها سالبا وأخرى موجبا وفي المدة الطويلة يميل إلى التوازن .

وهناك الكثير من التعاريف الأخرى التي تدور حول تبيان مركز الدولة الاقتصادي من حيث مشترياتها ومبيعاتها ، أقرضها أو اقترضها ، ومدى ما تمنحه من هبات ، وبعبارة أخرى مديونيتها أو دائيتها إزاء الدول الأخرى ، فيزان المدفوعات هو البيان الإحصائي الذي يوضح نتائج الصفقات التجارية والأسمالية التي يقوم بها المواطنون والحكومة في دولة ما إزاء المواطنين والحكومات في الدول الأخرى والذي يمكن به التعبير عن التأثيرات الاقتصادية المتبادلة لهذه الدول خلال فترة معينة هي في الغالب سنة .

٢ — لماذا نعى بدراسة ميزان مدفوعات مصر :

إن دراسة وتحليل ميزان مدفوعات أية دولة لاشك هامة من عدة وجوه ، فهي تعطينا معلومات عن مشا كل أسعار الصرف الخارجى ، فالدولة التي تحقق فائضا من عملياتها الجارية لا تجد صعوبة في شراء العملات الأجنبية ، إذ أن

(١) تشمل تحويل الذهب أيضاً .

حصوله مبيعاتها إلى الخارج تسكفل لها ذلك ، فلاداعي لبيع الذهب في الخارج أو الاستدانة أو عرض أسعار أعلى لشراء العملات الأجنبية .

كما أن ميزان المدفوعات يعطينا فكرة عن المركز المالى للدولة وعن درجة تقدمها الاقتصادى ، فمثلا لو تميزت حالة دولة بزيادة كبيرة فى وارداتها من البضائع عن صادراتها ، والتي أسفرت العمليات الرأسمالية الخاصة بالأجل الطويل عن رصيد دائن (مقبوضاتها) إنما هى دولة مدينة غير ناضجة Immature debtor أى أنها دولة متخلفة اقتصاديا تقتضى رءوس أموال أجنبية وتستخدمه لدفع قيمة وارداتها من السلع الرأسمالية والاستهلاكية . وأحسن مثال نسوقه على ذلك الولايات المتحدة فى أثناء السنين الأولى من تقدمها إذ كانت تقتضى رءوس الأموال من إنجلترا وتستخدمها فى شراء الآلات الصناعية والسكك الحديدية الخ .

أما لو كانت هناك زيادة كبيرة فى صادرات البضائع على الواردات وهناك رصيد مدين فى المدفوعات للفوائد والأرباح فإنها تعتبر دولة مدينة ناضجة Mature debtor أى أنها دولة تمت مواردها بمساعدة رءوس الأموال الأجنبية وهى الآن فى مرحلة دفع الفوائد والأرباح على القروض القديمة ، كما أنها تدفع جزءا من الأصل نتيجة زيادة صادراتها على وارداتها . وقد مرت الولايات المتحدة بهذه المرحلة فى الفترة ١٨٧٣ إلى فترة قيام الحرب العالمية الأولى ، وتقع فى هذه الفئة الآن أيضا الأرجنتين والبرازيل . وهذه هى حال مصر عقب فترة التخصيص فى ١٨٨٢ ، إذ بعد فترة الديون التى اقترضها إسماعيل (مع الفارق أن إسماعيل أضع السكك من القروض فى إرضاء نزواته وشهوانه على البذخ والترف ، وكان أسوأ مثل للحاكم المسرف) بدأت الظروف الاقتصادية تستقر وقامت بعض مشروعات الرى وتقدمت الزراعة وحققت مصر فائضا فى صادراتها عن وارداتها تمكنت به من سداد فوائد الديون وجزء من الأصل ، ولا يعنى هذا بالضرورة أن مصر قد تمت مواردها إلى الحد الكافى .

وإذا أظهر ميزان مدفوعات الدولة زيادة كبيرة في الصادرات السلعية عن الواردات ، وكذلك رصيد مدين كبير في الصفقات الرأسمالية الطويلة الأجل ، فإن هذه الدولة تعتبر دائن غير ناضج ، أى أنها دولة تمد الدول الأجنبية برأس المال لتستخدمه في شراء سلع الدولة المقرضة . وفي خلال الحرب العالمية الأولى كانت الولايات المتحدة تمر بهذه المرحلة .

وإذا كانت الدولة تحقق نقصا كبيرا في مدفوعات وارداتها عن إيراداتها من السلع والخدمات ، وليكنها في نفس الوقت تحقق رصيذا دائما في الدخل الناتج من استثماراتها الخارجية فإنها تكون قد وصلت إلى مرحلة الدولة الدائنة الناضجة . وقد كانت إنجلترا في هذا المركز الممتاز قبل سنة ١٩٣٩ وسوف تصل إلى هذه المرحلة الولايات المتحدة سريعا .

٤ — تحليل ميزان مدفوعات مصر :

قبل صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والخاص بالرقابة على النقد^(١) كان من الصعب بل من المستحيل عمل ميزان مدفوعات لمصر لعدم توافر البيانات الخاصة ببعض المفردات الهامة المكونة لهذا الميزان من ناحية وخطورة الاعتماد على أرقام مصلحة الجمارك^(٢) في التقدير من ناحية أخرى .

فن أهم مكونات الميزان الحسابي في مصر حصيلى الواردات والصادرات . وهناك مصدرين للحصول على الأرقام الخاصة بهاتين المفردتين أرقام مصلحة الجمارك وأرقام مراقبة النقد . وهناك اختلاف كبير بين تقدير كل من الجهتين وتتسع الهوة في تقدير الواردات عن الصادرات كما يتضح من الأرقام التالية .

(١) بموجب هذا القانون تكونت لجنة عليا للرقابة على النقد ويشرف على العمل المراقب العام لشئون النقد عن طريق قسم الرقابة على النقد في البنك الأهلى . وبموجب هذا القانون تحم على كل شخص لديه عملات أجنبية أن يسلمها إلى أحد البنوك المتعمدة . وحظر على البنوك الاحتفاظ بعملات أجنبية تزيد عن حاجتها وأية زيادة تباع للبنك الأهلى بالأسعار التى تعلن يوميا .

(٢) راجع النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى — المجلد الثالث — العدد

سنة	الواردات		الصادرات	
	أرقام الجمارك	أرقام مراقبة النقد	أرقام الجمارك	أرقام مراقبة النقد
١٩٤٩	١٧٨ر٢	١٥٨ر٣	١٣٨	١٣٨ر٧
١٩٥١	٢٤٢ر١	٢٤١ر٩	٢٠٣ر٠	٢٠١ر٩
١٩٥٣	١٧٥ر٢	١٦٥ر٢	١٣٧ر٤	١٣٥ر٣

ويعزى ذلك الأسباب الآتية : —

(١) أن قيمة البضائع التي تسجلها مصلحة الجمارك عن هذا العام مثلا إنما دفعت قيمتها في الأعوام السابقة وعلى ذلك فقد تضمنتها أرقام مراقبة النقد عن فترة سابقة لورودها . ولكن هذا المصدر للاختلاف كان أكثر أهمية في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية منه الآن لصعوبة النقل ولعدم إمكان تلبية المصانع للطلب المتزايد على منتجاتها في الفترة التي أعقبت الحرب نتيجة للحاجة إلى إعادة البناء الاقتصادي الأهمى لمعظم الدول . ولكن باضطراب سير العالم نحو الظروف العادية تقل فترة الإبطاء بين طلب السلعة من الخارج و بين ورودها إلى مصر .

(ب) ميل مصلحة الجمارك إلى تقويم قيمة الواردات بأكثر من المبالغ التي حوت فعلا .

(ح) هناك كميات كبيرة من البضائع ترد برسم الأمانة أو قد لا يدفع ثمنها إلا عند التسليم في القطر المصرى ، فبينما تدرج قيمة هذه الواردات ضمن أرقام مصلحة الجمارك إلا أن مراقبة النقد لا تدرجها إلا عند تحويل الثمن .

(د) تدرج مصلحة الجمارك ضمن الواردات البضائع التي يستوردها الجيش البريطانى وذلك بخلاف مراقبة النقد التي لا تدخلها في حسابها إذ أن مصر لا تدفع قيمتها .

(هـ) لا تمثل أرقام مرافبة النقد في جميع الأحوال قيمة الواردات «سيف» إذا كثيراً ما تدرج بعض مصاريف الشحن ضمن أرقام الملاحظة .

وقد اتسعت الهوة في تقديرات المصدرين عقب تخفيض قيمة الجنيه المصري في سبتمبر ١٩٤٩ وذلك لأن أغلب البضائع التي وردت عقب هذه الفترة كانت أثمانها قد سددت فعلاً ، فبينما حسبتها مراقبة النقد على أساس أسعار الصرف القديمة قومتها مصلحة الجمارك على أساس أسعار الصرف الجديدة ولكن هذا السبب قد فقد أهميته الآن . مما سبق يتبين لنا أن أرقام الجمارك لا تصلح كدليل على اتجاه المدفوعات .

ويدل تتبع الأرقام الخاصة بميزان المدفوعات في مصر في الفترة ١٩٤٦ - ١٩٥٣ على استمرار حدوث عجز في الميزان باستثناء ١٩٤٩ كما يتضح من الجدول التالي .

السنة	النتيجة الصافية لميزان المدفوعات بملايين الجنيهات
١٩٤٦	١٩٤ -
١٩٤٧	٣١٧ -
١٩٤٨	١٢٢ -
١٩٤٩	٤٩ +
١٩٥٠	١٤٠ -
١٩٥١	٢٠٠ -
١٩٥٢	٥٥٠ -
١٩٥٣	٨٣ -

فلو علمنا أن ميزان المدفوعات في ١٩٤٥ قد حقق فائضاً قدره ٤٤٥ مليوناً من الجنيهات لادركننا لأول وهلة مقدار التغير . ولا شك أن أهم سبب لهذا العجز منذ ١٩٤٦ إنما يرجع إلى (١) ما تتطلبه حالة التعمير والتنمية الاقتصادية بعد الحرب (٢) كرد فعل للحرمان الذي كان سائداً فترة الحرب وما فرضته من قيود على الاستيراد من الخارج (٣) ما حدث من تحويل مبالغ كبيرة لاستهلاك سفدات الدين العام الموجودة بالخارج ، ودفع السكوبونات التي تراكت أثناء الحرب ، وكذلك قيمة السفدات المستهلكة لبعض الشركات (٤) زيادة الوارد من الذهب في السنوات الأخيرة (٥) زيادة الواردات من المواد الغذائية ولا سيما القمح لعجز الانتاج المحلي عن كفاية الإستهلاك .

وفيما يلي ميزان مدفوعات مصر للسنوات ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، كما توضحه النشرات الاقتصادية للبنك الأهلي^(١) :

(١) راجع النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المجلد السادس — العدد الثاني ١٩٥٣ . وكذلك المجلد السابع العدد الثاني ١٩٥٤ .

جدول رقم ٣ يوضح ميزان مدفوعات مصر لعامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢
« بملايين الجنيهات »

١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	المفردات
			الإيرادات :
١٣٥٠٣	١٤٥٠٦	٢٠١٠٩	حصيلة الصادرات
٢٠٥	٣٠٢	٢٠٦	التجارة العابرة
٠٠٧	١٠٠	٠٠٤	التأمين
٧٠١	٦٠٨	٧٠٥	الملاحه
٢٩٠١	٢٦٠٦	٢٦٠٤	رسوم المرور فى قناة السويس
٦٠٣	٤٠٨	٤٠٩	فوائد وأرباح وإيرادات أخرى
٩٠٠	٥٠٨	١٤٠٧	مصرفوات الجيش البريطانى
٢٥٠١	٢٤٠٩	٣٣٠٨	إيرادات أخرى
٢١٥٠١	٢١٨٠٧	٢٩٢٠٢	المجموع
			المدفوعات :
١٦٥٠٢	٢١٠٠٥	٢٤١٠٩	الواردات
١٠٥	٢٠٤	١٠٥	التجارة العابرة
١٠١	٠٠٩	١٠٥	التأمين
٢٠٢	٢٠٢	٢٠٥	مدفوعات تجارية أخرى
٦٠٣	٦٠٩	٦٠١	الملاحه
١٧٠٤	١٦٠٩	١٧٠٤	فوائد وأرباح وإيرادات أخرى
٩٠٦	١١٠٦	١٥٠٣	مصرفوات السياحة وتحويلات الاعانات
٦٠٦	٥٠٧	٦٠٣	مصرفوات الحكومة المصرية
١٣٠١	١٥٠٠	١٤٠٩	مدفوعات أخرى
٢٢٣٠٠	٢٧٢٠١	٣٠٧٠٤	المجموع
٧٠٩-	٥٣٠٤-	١٥٠٢-	رصيد المدفوعات الجارية
٠٠٤-	٢٠٠-	٤٠٦-	صافى التحويلات الرأسمالية
٨٠٣-	٥٥٠٤-	١٩٠٨-	العجز الإجمالى
			تمت مقابلته على الوجه الآتى :
٣٠٧+	٤٠٠١-	٥٤٠٤-	نقص الأرصدة الاسترلينية
٧٠٨-	١٧٠٧-	٩٠٩+	تغير الأرصدة الرسمية من العملات الأخرى
—	—	٢٦٠٦+	تغير الذهب النقدي
٣٠٩-	٠٠١-	١٠١-	تغير حساب غير المقيمين الخاصة بالبنوك (الزيادة + العجز -)
٠٠٦-	١٠٩+	٠٠٨-	تغير حساب غير المقيمين الأخرى
٠٠٣+	٠٠٦+	—	والالتزامات الأخرى (الزيادة + العجز -)
٨٠٣-	٥٥٠٤-	١٩٠٨-	المجموع

ويلاحظ أن البنك الأهلي لم يتبع في تقسيمه التقسيم الذي أوردناه سابقاً ، كما يلاحظ أن بعض المفردات مبنى على التقدير والبعض الآخر يتضمن عدة مفردات كان يحسن ذكرها تفصيلاً ، فمثلاً يشمل باب « الإيرادات الأخرى » الكثير من المفردات وبعضها كان يجب أن تشمله البنود الأخرى ، كما أن بعض الإحصاءات يشوبها النقص كحسابات الملاحاة ... الخ . ولذا عند التحليل يجب أن نتذكر أن التقديرات الواردة أعلاه تقريبية . وعلى كل فهي محاولة تستحق التقدير ، وبمضى الزمن سوف تتمحسن الأرقام كثيراً عن وضعها الحالي .

من الجدول السابق نجد أن حصيلة صادرات مصر في السنوات ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ أقل من حصيلة الواردات ، فيقدر العجز الصافي بحوالى ٤٠ مليوناً من الجنيهات في ١٩٥١ ، ٦٤ر٩ في ١٩٥٢ ، ٢٩ر٩ مليوناً في ١٩٥٣ . وكانت نسبة الهبوط في حصيلة الصادرات في عام ١٩٥٢ عن عام ١٩٥١ أشد بكثير من نسبة الهبوط في قيمة الواردات ، فبينما نجد أن نسبة الهبوط في قيمة الصادرات بلغت ٢٨ ٪ (٥٦ر٣ مليوناً من الجنيهات) كانت نسبة الهبوط في قيمة الواردات ١٣ ٪ (حوالى ٣١ر٤ مليوناً من الجنيهات) $١٩٥١ = ١٠٠$. ولو أخذنا القيمة الكلية لجميع مفردات الإيراد لوجدنا أن الهبوط باع ٧٣ر٥ مليون جنيه في عام ١٩٥٢ عنه في عام ١٩٥١ بينما المدفوعات الكلية نقصت فقط بمقدار ٣٥ر٣ مليوناً من الجنيهات . ويرجع ذلك إلى الهبوط الكبير في متوسط أسعار القطن في عام ١٩٥٢ عنه في عام ١٩٥١ مما اضطر الحكومة إلى إعلان سياستها الثابتة إزاء القطن وتدخلت في السوق مشترية للقطن الكرنك بسعر ٦٢ر٥ ريالاً والأشمتونى بسعر ٥٥ ريالاً وما يزيد في جسامه هذا الانخفاض أن مصر صدرت كميات أكبر من القطن خلال عام ١٩٥٢ عنه في عام ١٩٥١ ، كما يرجع الهبوط في حصيلة الصادرات إلى نقص الكمية المصدرة من الأرز لضعف محصوله وهبوط صادراته من ١٤ر٣ مليوناً من الجنيهات في ١٩٥١ إلى ٠ر٨ من المليون فقط في عام ١٩٥٢ . على

أن النجس البادى فى الميزان التجارى فى ١٩٥٣ عفه فى ١٩٥٢ إنما يرجع دون شك إلى هبوط المدفوعات عن الواردات نتيجة السياسة الانكماشية التى اتبعتها الحكومة ، وبذلك الجهود الكثيرة لتقييم حرية الاستيراد ، إذ أن نظام الاستيراد أخضع لنظام التراخيص ، كما أن الحكومة اتخذت الإجراءات الكفيلة بالحد من استيراد الذهب ، إذ هبطت قيمة الوارد من الذهب فى ١٩٥٢ إلى مادون النصف مما كانت عليه فى عام ١٩٥١ إذ بلغت ٤٧ مليون جنيهه وكادت تتلاشى كلية فى عام ١٩٥٣ ، كما ألزمت البنوك فترة من الوقت بمطالبة عملائها بغطاء كامل بالجنيهات المصرية لما يفتحونه من اعتمادات فى الخارج . ومن ثم هبطت قيمة مدفوعات الواردات بحوالى ٤٥ مليوناً فى ١٩٥٣ عن رقم ١٩٥٢ . ولوتركت المسألة دون تقييم لكانت نسبة انخفاض واردات مصر أقل من نسبة انخفاض الصادرات . وهذا راجع إلى اختلاف طبيعة الطلب على كل . فبينما ثبت بالدراسات الإحصائية^(١) التى قام بها الكتّاب وغيره من الباحثين أن الطلب على القطن المصرى مرّن نجد أن الطلب على الواردات يكاد يكون غير مرّن بوجه عام إذ أن جزءاً هاماً من الواردات تتمثل فى مواد غذائية كالقمح والسكر . وقد زادت الكمية المستوردة من هاتين المفردتين زيادة كبيرة فى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٥٣ . وباختصار فالعجز فى الميزان التجارى كان كبيراً ، إذ بلغ ٤٠ مليوناً من الجنيهات فى ١٩٥١ ، و٦٥ مليوناً فى عام ١٩٥٢ ، ثم هبط إلى ٢٩٩٩ مليوناً فى ١٩٥٣ . على أن الهبوط الأخير يرجع بصفة خاصة إلى انخفاض قيمة واردات القمح ودقيقه من ٣٠ مليوناً من الجنيهات إلى ١٥٥٥ مليوناً ، وكذلك إلى ضعف الطلب على بعض أصناف الواردات كالسيارات ونقص الوارد من السماد ولزيادة الإنتاج المحلى منه .

(١) جمال سعيّد : اقتصاديات مصر دراسة لمرونة الطلب على القطن المصرى ص ٨١

ومن الأسباب التي أدت إلى اتساع الثغرة في الميزان الحسابي انخفاض نفقات الجيش البريطاني في مصر من ١٤٧ مليوناً من الجنيهات إلى ٥٨ مليوناً في ١٩٥٢ والتي بالرغم من زيادتها إلى ٩ مليون في ١٩٥٣ إلا أنها لم تصل إلى مستوى ١٩٥١ . على أن الانخفاض في ١٩٥٢ ليس طبيعياً ولا يمكن تعويله بانخفاض الانفاق وحده نتيجة لهجر العمال المصريين للعمل في معسكرات الجيش البريطاني أو نتيجة لاستخدام البريطانيين للسكك الحديدية المصرية عنوة دون دفع أجور النقل ، ولا سيما في الفترة التي أعقبت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وقيام حركة الفدائيين في منطقة القناة ومقاطعة بعض المتعدين للجيش البريطاني واضطرارهم إلى الاعتماد في تمويلهم على الخارج بدرجة أكبر ولكن الأمر الثابت هو قيام الجيش البريطاني بمساعدة حركات تهريب العملة وانتهاز فرصة رغبة بعض الأفراد في تحويل ثرواتهم إلى الخارج .

أما رسوم المرور في القناة فقد بقيت كما هي تقريباً خلال عامي ٥١ ، ٥٢ وزادت بمقدار ٢٥ مليون في عام ١٩٥٣ لزيادة حمولة السفن المارة عبر القناة في ١٩٥٣ ، كما ارتفع صافي فائض التجارة العابرة إلى مليون جنيه في ١٩٥٣ .

أما الإيرادات من لأرباح والفوائد والدخول الأخرى ومعظمها مستمد من الاستثمار في أوراق الحكومات الأجنبية ولا سيما أوراق الحكومة البريطانية فبالرغم من حدوث هبوط ملحوظ في هذه الأصول الأجنبية المملوكة لمصر خلال عام ١٩٥٢ فصاعداً إلا أن الإيرادات من الفوائد والأرباح ظلت عند نفس المستوى ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة للاستثمارات القصيرة الأجل .

وفي عام ١٩٥٣ زادت إيرادات الملاحة زيادة طفيفة عما كانت عليه في حين هبطت مدفوعاتها . وقد أظهرت عمليات التأمين هبوطاً طفيفاً في الإيرادات وزيادة في المدفوعات خلال عام ١٩٥٣ .

أما فيما يختص بالمدفوعات فنلاحظ نقصاً هاماً في مصروفات السياحة وتحويلات الإعلانات ويشمل هذا البند مصاريف السياحة والحج والمبالغ المحولة لتغطية نفقات الطلبة المصريين المقيمين في الخارج وأقارب الأجانب فقد بلغت هذه المدفوعات ١٥٣ مليوناً في ١٩٥١ ثم هبطت إلى ١١٦ مليوناً في ١٩٥٢ وإلى ٩٦ مليوناً في ١٩٥٣ . ويرجع السبب في ذلك إلى بعض القيود المفروضة على المسافرين للخارج وتخفيض المبالغ المصرح بها للمسافرين . وقد أدى هذا إلى هبوط العجز في صافي رؤوس الأموال المحولة إلى الخارج .

ولو أن مصروفات الحكومة في الخارج أيضاً قد هبطت بحوالى ٦٠٠ ألف جنيه في عام ١٩٥٢ وذلك عن مستوى ١٩٥١ إلا أنها عادت إلى الزيادة في عام ١٩٥٣ بمقدار ١٣٠٠٠٠٠ عما كانت عليه في ١٩٥٢ . وتعمثل هذه النفقات في مصروفات السلك الدبلوماسي والبعثات .

وقد ظلت تحويلات الأرباح والفوائد والدخول الأخرى إلى الخارج ثابتة تقريباً ويتمثل هذا البند في الدخل من الاستثمارات المباشرة في مصر كالفائدة التي تدفعها شركة قناة السويس وشركات البترول وفوائد قرض بنك التصدير والاستيراد . . . الخ . وقد تمت موازنة الحساب في عام ١٩٥٢ أى مقابلة العجز الإجمالى البالغ ٥٥ مليوناً من الجنيهات بالسحب على أرصدة مصر من العملات الأجنبية فهبط ما تملكه مصر من الأرصدة الاسترلينية بما يعادل حوالى ٤٠ مليوناً من الجنيهات ، وبما يعادل ١٧٧ مليوناً من الجنيهات المصرية من العملات الأجنبية الأخرى منها ١٥٧ مليوناً في شكل دولارات . ولم تذهب كل هذه الدولارات إلى منطقة النقد الأمريكية التي لم يزد العجز معها عن ٢٧ مليوناً من الجنيهات وإنما ترجع إلى استخدام الدولارات في تسوية العمليات المتعددة الأطراف ولا سيما مع سويسرا وكندا .

وتمت مقابلة العجز في ١٩٥٣ على أساس هبوط أرصدة مصر من العملات الأجنبية خلاف الاسترليني بصفة خاصة بمقدار ٧٨ مليوناً من الجنيهات .

(هـ) التوزيع الأقليمي لميزان المدفوعات :

يجب أن يكون معروفاً أن التوزيع الأقليمي لميزان المدفوعات يقوم على تقسيم المعاملات إلى مناطق على أسس جغرافية أكثر منها على أسس نقدية . والفكرة هي إجمال أهم التطورات مع هذه المناطق .

أولاً : المعاملات مع منطقة الاسترليني :

وهذه تشمل المملكة المتحدة والهند والباكستان وجنوب أفريقيا وأستراليا وسيلان وبلاد أخرى .

(١) عام ١٩٥٢ .

١ — تراجع أهمية المنطقة الاسترلينية بالنسبة لمدفوعات مصر الخارجية إذ هبط نصيبها في مجموع الإيرادات من ٤٣٪ إلى ٣٠٪ كما هبط نصيبها في المدفوعات من ٢٢٪ إلى ٢٦٪ وذلك فيما بين عامي ١٩٥١، ١٩٥٢^(١) .

٢ — سجل الميزان عجزاً في ١٩٥٢ مع بلاد المنطقة الاسترلينية ماعدا الهند والباكستان هذا مع العلم بأن الفائض مع الهند تدهور في عام ١٩٥٢ إلى ٨٢ مليوناً بعد أن كان ٢٦٩ مليوناً من الجنيهات في ١٩٥١ .

٣ — تحول الميزان مع المملكة المتحدة من فائض بلغ ١٤ مليوناً في عام ١٩٥١ إلى عجز بلغ ٨٥ من الملايين .

وباختصار أدت العوامل السالفة إلى تدهور رصيد مصر من الاسترليني وزاد من حدة ندرته .

(١) السنة		حصيلة		مدفوعات		الميزان		صافي		الفائض أو	
		الصادرات		الواردات		التجاري		العمليات الأخرى		العجز	
١٩٥١	٧٤٩٤ +	٧٧١ +	٢٦ -	٢٩٩ +	٢٤٣ +						
١٩٥٢	٢٧٨ +	٥٢٨ +	٢٥٠ -	٢٠٥ +	٤٥ -						

(م ٢ — ميزان المدفوعات)

ويرجع تدهور المعاملات مع المنطقة الاسترلينية إلى النقص الشديد في وارداتها من القطن المصرى فخصيلة صادرات مصر إلى المملكة المتحدة هبطت من ٣٨٤ مليوناً من الجنيهات في ١٩٥٢ ، أى بعجز بلغ ٢٨ مليوناً وقد خفف من حدة هذا العجز قليلاً مقابلة مصر لعمل إنجلترا بالمثل كما كان ذلك ممكناً فحذت مصر بعض الشيء من وارداتها من إنجلترا فقلت كمية مدفوعات مصر عن وارداتها من إنجلترا بحوالى ١٢ مليوناً من الجنيهات .

كما حدث نقص في فائض الميزان التجارى مع الهند بحوالى ١٩ مليوناً من الجنيهات ويرجع ذلك إلى نقص مشتريات الهند من القطن المصرى . أما الدول الأخرى كجنوب افريقيا واستراليا فقد سجل الميزان تفاقصاً في العجز نتيجة نقص واردات القمح والذهب من كل . وباختصار بينما سجلت المعاملات مع بلاد المنطقة الاسترلينية فائضاً قدره ٢٤٣ مليوناً من الجنيهات في ١٩٥١ سجلت عجزاً في ١٩٥٢ مقدار صافيه ٤٥ مليوناً من الجنيهات .

(ب) عام ١٩٥٣ :

١ — أصبحت المعاملات مع هذه المنطقة تمثل ٣٥ ٪ من مجموع الإيرادات و ٢٢ ٪ من مجموع المدفوعات .

٢ — سجلت المعاملات فائضاً قدره ٢٧٩ مليوناً مقابل عجز إجمالى قدره ٥٤ مليون في عام ١٩٥٢ وفائض قدره ٢٤٣ في عام ١٩٥١ . ويرجع هذا إلى زيادة صادرات مصر إلى المملكة المتحدة وإلى زيادة الفائض مع الهند من ٨٣ مليوناً من الجنيهات إلى ١١١ مليوناً .

ثانياً : المعاملات مع دول غرب أوروبا :

(١) عام ١٩٥٢

وتشمل هولندا وبلجيكا وألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا والنرويج والسويد وسويسرا وأسبانيا . وتدل حركة المعاملات مع هذه الدول على تزايد أهميتها بالنسبة لتجارة مصر الخارجية فبينما بلغت حصة صادرات مصر إلى هذه المنطقة ٥٨ مليوناً في ١٩٥٢ أى ٤٠ ٪ من القيمة الإجمالية لحصيلة الصادرات بلغت حصة الصادرات مع معاملات المنطقة الاسترلينية ٢٧٠٨ مليوناً من الجنيهات ، كما أن مدفوعات مصر نتيجة ل وارداتها مع هذه المنطقة قد زادت أهميتها هي الأخرى إذ بلغت ٧٦٧ مليوناً من الجنيهات ، بينما مدفوعات الواردات من منطقة الاسترليني بلغت ٥٢٨ مليوناً من الجنيهات . وهذه الظاهرة لها أهميتها إذ تدل على مدى التحوّل في اتجاهات تجارة مصر الخارجية ، إذ حتى نهاية فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها بحوالى سنتين كانت منطقة الاسترليني هي أولى عملاء مصر من حيث الصادرات والواردات .

وقد أدى صافي المعاملات مع دول غرب أوروبا إلى عجز قدره ٢٩٥ مليوناً من الجنيهات . وكان الميزان في غير صالح مصر مع جميع دول المنطقة ماعداً أسبانيا التي زادت مشترياتها القطنية في عام ١٩٥٢ فبلغ فائض ميزانها معها حوالى ٣٨ مليوناً من الجنيهات ، كما اتسع التعامل مع منطقة ألمانيا الغربية في عام ١٩٥٢ وزاد عجز الميزان التجارى معها فبلغ أربعة ملايين من الجنيهات بعد أن كان ٢٧ مليوناً في عام ١٩٥١ ، أما منطقة النقد الفرنسية فقد قل العجز معها بمقدار ٣٥ مليوناً . وقد بلغ العجز أقصاه مع هولندا إذ بلغ ٩٩ مليوناً من الجنيهات أما البلاد الأخرى فالتغيرات معها كانت طفيفة .

(ب) عام ١٩٥٣

١ — استمرت هذه المنطقة محافظة على أهميتها السابقة ، فهي تمثل حوالى ٣٧٥ ٪ من مجموع الإيرادات و ٤٤ ٪ من المدفوعات . ارتفع الإيراد منها إلى ٨١ مليوناً من الجنيهات بزيادة قدرها ٥٦ مليوناً عن العام السابق ، بينما هبطت المدفوعات إلى ٩٧٣ مليوناً بنقص قدره ٧ مليون .

٢ — هبط إجمالى العجز مع هذه المنطقة من ٩٧٧ مليون فى ١٩٥٢ إلى ١٧١ من الملايين ويعزى هذا إلى التحسن فى صافى المعاملات مع منطقة النقد الموائدة والسويسرية وبلجيكا والسويد والنرويج

ثالثاً : المعاملات مع دول شرق أوروبا :

وتشمل النمسا وبلغاريا وروسيا وألمانيا الشرقية وهنغاريا وبولندا ورومانيا ويوغوسلافيا واليونان .

(١) المعاملات فى عام ١٩٥٢ :

سجلت المعاملات مع دول شرق أوروبا انتعاشاً فى عام ١٩٥٢ عنها فى ١٩٥١ بالرغم من تقلص المعاملات بصفة عامة^(١) . ويرجع النشاط إلى صفقات مقايضة القطن المصرى بالقمح من روسيا والسكر من ألمانيا الشرقية . وقد هبط العجز فى ميزاننا مع روسيا من ٦٢ إلى ٠٦ من الملايين . وقد ظلت المعاملات مع مختلف بلدان هذه المجموعة دون اختلاف يذكر ما عدا يوغوسلافيا التى تحول الميزان معها من فائض قدره ٣٦ مليون فى ١٩٥١ إلى عجز قدره ٤٠٠.٠٠٠ جنيه نتيجة استيراد كميات كبيرة من السكر منها . ويبلغ رصيد العجز مع دول شرق أوروبا كافة ١٥ مليون جنيه .

(١) بلغت حصيلة الصادرات إلى دول شرق أوروبا ٢٤٥ مليوناً من الجنيهات ومدفوعات الواردات ٢٦٦ مليوناً من الجنيهات . راجع نشرة البنك الأهلى المشار إليها سابقاً .

(ب) عام ١٩٥٣

حدث هبوط في حجم المعاملات التجارية مع منطقة دول شرق أوروبا نتيجة هبوط حجم المعاملات مع روسيا وتشيكوسلوفاكيا ، ولكن نسبة هبوط الواردات من هذه المنطقة كان أقل من نسبة هبوط الصادرات إليها بسبب استيراد كميات كبيرة من السكر والقمح ولا سيما من روسيا .
وقد زاد إجمالي العجز من ١٥٥ مليوناً من الجنيهات إلى ١٧٢ مليوناً .

رابعاً : المعاملات مع دول الشرق الأوسط :

وتشمل إيران وفلسطين والعراق ولبنان وشرق الأردن وسوريا والمملكة العربية وتركيا وبلاد أخرى . والعجز هو إحدى المظاهر المألوفة في المعاملات مع هذه المنطقة نتيجة لكثرة الواردات من هذه المنطقة في شكل بترول وتبغ وبسبب مصاريف الحج والسياحة .

(١) عام ١٩٥٢ :

تزداد مدفوعات مصر عن وارداتها من هذه المنطقة عن حصيلة الصادرات إليها زيادة كبيرة فبينما كانت حصيلة الصادرات إلى مجموعة دول الشرق الأوسط ٣٢٣ مليوناً من الجنيهات بلغت مدفوعات الواردات ١١٢٢ مليوناً من الجنيهات .
وأهم سبب لذلك هو حاجة مصر إلى استيراد البترول من العراق والمملكة العربية وكذلك استيرادها للتبغ من تركيا وذلك لتحريم زراعة الدخان في مصر ، هذا بخلاف المدفوعات غير المنظورة ولا سيما إلى المملكة العربية نتيجة لنفقات الحج .
ومن الملاحظ انكماش العجز مع مجموعة دول الشرق الأوسط في ١٩٥٢ عنه في ١٩٥١ إذ وصل العجز ١٠٢ مليوناً بعد أن كان ١٦٦ مليوناً من الجنيهات .
والسبب الرئيسي لهذا الانكماش إنما يرجع إلى انخفاض مدفوعات الواردات

إلى إيران من ٥٧ مليوناً من الجنيهات إلى ١٠١ من المليون وذلك لانقطاع واردات البترول في ١٩٥٢ . كما يعزى جزء من الانسكاش أيضاً إلى هبوط مصروفات الحج بنحو مليوني جنيه .

(ب) عام ١٩٥٣ :

هبط إجمالي العجز مع هذه المنطقة من ١٠٢ مليوناً إلى ٥٩ مليوناً ويرجع هذا لنقص الوارد من البترول من العراق وزيادة الصادرات إلى المملكة العربية السعودية .

خامساً : المعاملات مع منطقة النقد الأمريكية :

هبطت حصيلة الصادرات إلى ٢٠ مليون جنيه بنقص قدره ١٥ مليون عن عام ١٩٥١ في الوقت الذي زادت فيه المدفوعات عن الواردات بنحو ٧ ملايين من الجنيهات إذ بلغت المدفوعات ٢٤٥ مليون جنيه وذلك لزيادة الوارد من القمح والدقيق . وكانت النتيجة أن انقلب الفائض الذي حققته مصر في ميزانها وقدره ٣٨ مليوناً من الجنيهات في ١٩٥١ إلى عجز بلغ ٤٥ مليوناً من الجنيهات في عام ١٩٥٢ . أما في عام ١٩٥٣ فقد هبطت حصيلة الصادرات إلى ٨٧ مليوناً بينما ظلت المدفوعات عالية نتيجة لاستيراد القمح ودقيقه إذ بلغت ٢٠ مليوناً مقابل ٢٤٥ . أي أن إجمالي العجز زاد فأصبح ١٠٧ مليوناً .

سادساً : المعاملات مع البلدان الأخرى :

وتشمل كندا وشيلي واليابان وبلاد أخرى . وقد زاد مقدار العجز مع كندا من ٣٠ من المليون إلى ٦٠ مليون من الجنيهات بسبب كثرة واردات القمح والدقيق منها . وهنا أيضاً نسجل ظاهرة جديدة في تغير تكوين التجارة الدولية لمصر إذ زادت وارداتها من القمح بدرجة كبيرة ولاسيما في السنوات التي أعقبت

الحرب العالمية الثانية ويعزى ذلك إلى قصور المحصول المحلى عن كفاية حاجات السكان المتزايدين . أما العجز الكبير البالغ خمسة ملايين جنيه مع شيلى فيرجع كإعادة إلى استيراد الأسمدة وإلى تزايد طلب مصر عليها نتيجة للزراعة الكثيفة . وتعتبر اليابان الدولة الوحيدة من بين مجموعة هذه الدول التى حققت مصر معها فائضاً ولكن هذا الفائض فى الميزان انكس فى ١٩٥٢ عنه فى ١٩٥١ إذ أصبح ٨٤ مليوناً بعد أن كان ٧٩ مليوناً من الجنيهات .

وقد هبط صافى العجز مع هذه المنطقة من ٦٥ مليون جنيه فى ١٩٥٢ . إلى ٠٧ من المليون فى ١٩٥٣ ويعزى ذلك إلى نقص واردات القمح من كندا والأسمدة من شيلى بصفة خاصة .

هذا والنتيجة النهائية التى يمكن تسجيلها أن حالة العجز التى طرأت على ميزان مدفوعاتنا ليست طارئة وإنما تتسع الثغرة بين الإيرادات والمدفوعات عاماً بعد آخر . ومهما كانت النتائج الأولى لسنة ١٩٥٤ تبشر بإمكان الحد من هذا التدهور نتيجة لمختلف الإجراءات التى تتخذها الحكومة لوقف استنزاف الأصول الأجنبية ولوقف العجز فى الميزان التجارى ومحاولاتها تصريف محصول القطن وتشجيعها لمنتجات القمح فى داخلية البلاد إلا أننا نرى أنه لا يمكن الوقوف مكتوفى الأيدى أمام هذا العجز المتجدد المتكرر ولا بد من رسم السياسة التى تساعدنا على إقبال الهوة المتسعة فى هذا الميزان ولا سيما وأن أرصدتنا الاستراتيجية قد استهلك الجزء الأكبر منها ولا بد من تدبر الأمر وهذا يقودنا بلا شك إلى دراسة وسائل معالجة العجز فى ميزان مدفوعاتنا .

٦ — كيف نعالج العجز الحالى فى ميزان المدفوعات :

لقد وضح لنا أن ميزان مدفوعات مصر كان فى حالة عجز متكرر وظاهر منذ ١٩٤٦ ولهذا العجز خطره وأهميته للأسباب التالية : —

(١) أن هذا العجز أكبر مما يمكن اعتباره دون شك انحرافاً طفيفاً عن الحالة العادية مما يهدد بانحراف الاقتصاد المصرى عن التوازن الاقتصادى الحقيقى .

(ب) أن أحد أسباب هذا العجز هو دون شك نتيجة رد فعل لارتفاع سعر القطن ارتفاعاً غير عادى أدى إلى إسراف التجار والمستوردين فى التفاوض فقاموا بالشراء من الخارج على نطاق واسع يفوق مقدرة السوق المصرية على الاستيعاب ثم ما لبث أن أعقب هذا هبوطاً شديداً فى أسعار القطن يعذر معه خفض قيمة الواردات لتتمشى مع حالة الصادرات إلا بالتضحية ببعض مقومات الاقتصاد القومى التى ترد من الخارج .

(ج) أن هذا العجز المتكرر قد جعل شروط المبادلة الخارجية تميل فى غير صالح مصر وهذا يؤدى إلى نقص الدخل الحقيقى ، لأن انخفاض أسعار الصادرات المصرية ولا سيما القطن يفوق انخفاض مستوى أسعار الواردات .

إزاء ذلك لا يمكن للدولة أن تقف مكتوفة الأيدى أمام هذه الحالة وهناك الكثير من الوسائل الممكن اتخاذها لمعالجة هذا العجز . ويمكن أن نجملها فى التالى : —

١ — العلاج الكلاسيكى عن طريق تحقيق إنكماش فى الأسعار والدخول بقصد زيادة الصادرات والحد من الواردات .

٢ — التجهيد الكفى للواردات

٣ — تعديل سعر الصرف

٤ — الاستعانة بالمنظمات الاقتصادية الدولية

٥ — رسم السياسات المالية والنقدية التى تؤدى إلى تنشيط الجهاز الإنتاجى والتوسع فيه وبالتالي زيادة مقدرة الدولة على التصدير .

٦ — تعديل السياسة التجارية للدولة كالالتجاء إلى المعاهدات والاتفاقات

الثنائية وإتباع وسائل التمييز في المعاملة وكذلك تغيير السياسة الجركية أو منح إعانات التصدير . . . الخ .

والآن نعالج كل من هذه الوسائل لنتعرف مدى تأثيرها وصلاحياتها في مصر .

١ — العلاج الكلاسيكي : The Classical Medecine

العلاج الكلاسيكي يفترض أن مرحلة التوازن تتم أوتوماتيكيا . وأن أية محاولة لاختضاع التجارة الخارجية إلى نظام معين أو التأثير فيها ضارا بالاقتصاد . فكل شخص يجب أن يشتري من السوق الأكثر رخصا سواء أكان ذلك في الداخل أم في الخارج وإذا أدى هذا إلى زيادة الواردات فانه سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات أيضا ، فالتوظف الداخلي لا يمكن زيادته عن طريق خفض الواردات لان هذا سوف يؤدي إلى خفض الصادرات إلى نفس الحد . والدخل الأهلي لا يمكن زيادته عن طريق قفل الباب في وجه الواردات لأن هذا لن يؤدي سوى إلا انحراف الموارد عن الإنتاج لسوق التصدير المربحة وتحولها إلى الإنتاج للسوق المحلي . فلو أن هناك جهازا ما يعمل حقا على ربط الواردات بالصادرات لسكانت النتائج السابقة سليمة ولا تقبل الجدل ولأمكن للتجارة الخارجية أن ترضى شأنها بنفسها . ان الكلاسيك يرون وجود هذا الجهاز في سوق الصرف الخارجي مع وجود أسعار صرف تتحرك بحرية تامة . فالصادرات والواردات (بما فيها المفردات غير المنظورة) إنما تظل متعادلة نتيجة تغير أسعار العملات ووصولها إلى المستويات التي تضمن هذا التعادل . فالمستوردون يبيعون عملتهم في سبيل الحصول على العملات الأجنبية ليشتروا بها السلع التي قرروا استيرادها والمصدرون يبيعون العملات الأجنبية ويشترون عملتهم . وحيث أن السعر يتحرك إلى أية مستوى يحقق التعادل بين الطلب والعرض فانه يحقق التعادل بين الصادرات والواردات أوتوماتيكيا . ولكن حيث أن الطلب والعرض يتغيران من فترة لأخرى بل

ومن ساعه لأخرى فإن نتيجة هذه السوق الحرة هو تذبذب السعر باستمرار وهو أمر غير مرغوب فيه ، بل من المتفق عليه أن استقرار السعر يحقق الكثير من المزايا وينشط التجارة .

ولكن تحديد سعر الصرف معناه أننا قد حددنا عن مبادئ *Laissez-faire* سعر الصرف يمكن أن يتحقق له الثبات إذا ما قبلت الحكومة أو الهيئة النقدية المركزية بيع وشراء العملة عند السعر المحدد . أما وقد حددنا السعر فلا بد من وجود جهاز آخر يحفظ التوازن بين الواردات والصادرات . ولكن النظرية الكلاسيكية ما زالت ترى أن التعديل سوف يحدث أتوماتيكيا . فلو زادت الواردات زيادة كبيرة فإن النقود تخرج من الدولة ومن ثم تهبط الأسعار في الداخل في الدولة التي تزيد وارداتها عن صادراتها وترتفع في الدولة التي لديها فائض في الميزان التجاري . وانخفاض الأسعار يجعل السلع المنتجة محليا أرخص من الواردات ومن ثم تنخفض الواردات كما يؤدي هذا إلى رخص الصادرات ومن ثم تزيد . وطالما أن الواردات تزيد عن الصادرات فإن الأسعار سوف تستمر في الانخفاض نتيجة لنزوح النقود من الدولة لتدفع فائض الواردات ومن ثم تقل الواردات وتزيد الصادرات حتى يتوازن من جديد . وبالمثل إذا زادت الصادرات فإن النقود تدخل إلى الدولة فترتفع الأسعار وتصبح الواردات أرخص نسبياً فتزداد وتصبح الصادرات أغلى نسبياً فتقل ومن ثم يختفي فائض الصادرات وهذه المرحلة يفترض فيها أنها أتوماتيكية ولكن لكي نتأكد من أنها سوف تسير في هذه الاتجاهات سوف تتدخل الحكومة لتقوى من عضدها . فعندما تدخل النقود فلا بد من مضاعفاتها أى ترك كمية النقود الإضافية تحدث أثرها على الجهاز الائتماني وذلك حتى ترتفع الأسعار في الداخل وعندما تخرج النقود يجب أن تقلل كمية النقود الموجودة في التداول حتى تنخفض الأسعار . وبعبارة أخرى بدلا من أن تكون مستويات الأسعار الداخلية مستقلة بينما يتغير سعر

الصرف يحدث التعادل المطلوب يثبت سعر الصرف وتترك مستويات الأسعار الداخلية للتغير وفقاً لما تتطلبه أحوال التجارة الخارجية .

والمشكلة هي أن الأسعار الداخلية لا تتحرك وفقاً لهذه النظرية وفي الاتجاه المطلوب . فحينما يكون هناك فائض في الواردات نجد أن الأسعار تنخفض قليلاً ولكن ليس بالحجم المطلوب . والتعديل المطلوب احداثه عن طريق الأسعار إنما يؤثر على التوظيف . فنقص الطلب الفعال ^(١) نتيجة لفائض الواردات يؤدي إلى نقص حجم التوظيف وانكماش الدخل الأهلى باضعاف الفرق بين الصادرات والواردات كما أن الصادرات تزداد قليلاً ونجد أن إعادة التعادل سوف يقع عبئها الحقيقي على الدخل الأهلى الذى يقل إلى درجة تجعل الواردات تهبط كثيراً لتتعادل مع الصادرات . فالبديل حقاً لتغيير سعر الصرف ليس تغيير مستويات الأسعار وإنما تغير مستويات التوظيف والدخل الأهلى .

وهذا الانكماش سوف يتعدى ظاهرة الدخل الأهلى ، إذ أن حجم التجارة الخارجية نفسها سوف تتعرض للانكماش أيضاً ، فلو أن دولة ما لديها فائضاً في صادراتها بقدر ما تحقق لدى الدول الأخرى من العجز فإن هذا الفائض يستبعد لو أن كلا من الدول التي حققت عجزاً عمدت إلى الإقلال من وارداتها من الدول التي لديها الفائض ومن ثم تحول دون ظهور أثر المضائف ، فلو أن النقص المتعمد أو اتباع سياسة من سياسات التوجيه بحيث تفرق في المعاملة بين الدولة ذات الفائض والدول الأخرى غير جائز فإن كل من الدول التي لديها عجزاً في ميزانها التجاري سوف تنقص من وارداتها من كل البلدان حينما ينخفض الدخل ومن ثم فإن الدول التي حققت عجزاً سوف تقلل من تجارتها مع بعضها البعض بالإضافة إلى قلة معاملاتها مع الدولة ذات الفائض ومن ثم تحدث انكماشاً أكبر من اللازم في حجم التجارة الدولية .

(١) المقصود بالطلب الفعال هو نقطة تقابل الطلب الكلى Total Aggregate Demand مع العرض الكلى في المعنى الذى استخدمه كينز في نظريته العامة للتوظيف .

والحقيقة التي يجب أن تنتبه إليها أنه بفرض أن التجارة الدولية أوتوماتيكية وتحتوى الجهاز الذى يحقق لها التوازن دون تدخل إلا أنه لا يغرب عن البال أن آثار هذه العملية التلقائية للتوازن هدامة وسيئة للغاية .

فلو أن سعر الصرف يجب أن تحتفظ به ثابتاً فإن الحكومات يجب أن يكون لها الحق فى استخدام الأدوات التى تتحكم فى الواردات مباشرة وتمسكها من جعلها موازية للصادرات دون أن تقاسى الدولة آثار الانكماش والتضخم الذى تفرصه التعديلات التلقائية ، وبعبارة أخرى لابد لها من حق التفرقة والتمييز فى المعاملة ضد الدول ذات الفائض ، أى لابد من وجود توجيه اقتصادى للتجارة الدولية .

ومن الواضح أن هذا التوجيه يجب أن يسير وفقاً لتواعد متفق عليها دولياً وإلا دخلنا فى حروب ومنازعات تجارية قد تزيد الموقف سوءاً وتعقيداً ، فالدولة لها حق الإشراف وتقييم الواردات إذا كان لديها عجز فى ميزان المدفوعات ، ولكن لو أن الدول التى لديها فائض أقبلت على خفض وارداتها فإن مجهود الدول ذات العجز سوف يضيع هباء منثوراً .

وسنعود إلى تفصيل ذلك عند الكلام عن وسائل إعادة التوازن الأخرى ، وليت الأمر يقف عند ذلك ، بل إن احتمال زيادة الصادرات أو الإقلال من الواردات مسألة تتوقف على مقدار التحكم فى الطلب الحلى فى السلع المنتجة وهل يمكن توجيه جزء أكبر من السلع المنتجة محلياً إلى أسواق التصدير ، وهذه المسألة إنما تنبئ توجيه القوة الشرائية فى السوق المحلية ، أى هل من المرغوب فيه خفض الطلب الحلى على السلع والخدمات للأغراض المحلية بما فيها طبعاً الاستهلاك الشخصى والاستهلاك الحكومى والحد من معدل نمو رأس المال الفردى والعالم . أى هل من المرغوب فيه خفض الطلب على الواردات مباشرة ومهما كان نوعها وخفض الطلب على الإنتاج الحلى ومن ثم توفير جزء منها لزيادة الصادرات .

من الملاحظ أن هناك سوء توزيع صارخ في الدخول في مصر ، ولو أنه ينتظر حدوث إقلال من هذا التفاوت نتيجة الأحداث الاقتصادية الأخيرة في مصر من تحديد الملكية .. الخ . والإقلال من التفاوت معناه زيادة الميل للإنفاق للطبقات الفقيرة والمحرومة ، ولا يمكن أن يعقل أننا نطالب بالحد من الإنفاق لهذه الطبقة ، ولكن بالنسبة لبعض الطبقات الأخرى يمكن باستخدام الجهاز الضريبي الحد من الإنفاق على بعض السلع الكمالية الواردة من الخارج كالسيارات الكبيرة الفاخرة ... الخ . هذا فيما يختص ببعض بنود الإنفاق على الواردات . أما الإقلال من معدل نمو رأس المال فهذا أمر غير مرغوب فيه في فترة نجد أن مصر مقبلة فيها على تنمية إنتاجها الزراعي والصناعي ، ومن ثم سوف تزداد وارداتها للتنمية . أما توفير السلع المنتجة محلياً لأسواق التصدير ، فهذه في ظل الإمكانيات الحالية مسألة تكاد تكون ضرباً من الخيال ولا سيما في المدة القصيرة ، فالجهاز الإنتاجي في مصر يخرج إما سلعاً زراعية ومن الواضح أن مصر قد وصلت إلى التوزيع الأمثل للحاصلات من المساحة الحالية ولا ينتظر زيادة الإنتاج كثيراً في الفترة القصيرة فلن تتمكن من زيادة إنتاج القطن من نفس المساحة كثيراً في الفترة القصيرة ولن تتمكن من الاستغناء عن جزء من إنتاج القمح لتصديره للخارج ، بل نحن في ميس الحاجة إلى زيادة إنتاجها منه بدلاً من الاستيراد من الخارج — بفرض أن هذا هو الاتجاه السليم . أما السلع الصناعية فهذه مرتفعة التكاليف . والصناعة المصرية الحالية أحسن مثال لسوء الكفاية وانخفاض الإنتاجية ^(١) والتخلف الصناعي .

ولو ضربنا صفحا عن التأثيرات غير المرغوبة التي يحدشها العلاج الكلاسيكي في حجم التوظيف والدخل لو وجدنا أيضاً أن نجاح العلاج الكلاسيكي إنما

(1) G. E. M. Said : Productivity of Labour in Egyptian Industry. — L'Egypte Contemporaine, June 1950.

وكذلك راجع كتاب المؤلف اقتصاديات مصر ص ٢٧٠ إلى ٢٩٢ .

يتوقف أولا وقبل كل شيء على خاصية الطلب الدولى والحجم الذى يمكن أن تكون عليه مرونته . هل هبوط سعر القطن المصرى سوف يزيد من الطلب عليه للاستهلاك وتكون النتيجة زيادة كمية ما تبيعه مصر بما يكفل زيادة القيمة الكلية لصادراتنا . وبعبارة أخرى هل مرونة الطلب الدولى مساوية أم أقل أم أكثر من الوحدة . فلكى يسهل العلاج يجب أن تكون المرونة على الصادرات أكبر من الوحدة ، أى أن انخفاضها معينا فى أسعار القطن سيؤدى إلى زيادة كمية ما يشتري منه فى السوق الدولية بنسبة أكبر ومن ثم تكون النتيجة النهائية زيادة القيمة الكلية لما يباع من هذه السلع أى زيادة حصيلة الصادرات إجمالا . وقد دلت الأبحاث الإحصائية التى قام بها الأستاذ برشيانى تورونى Bresciani-Turroni لدراسة مرونة الطلب على القطن المصرى أنه فى حالة انخفاض السعر النسبى عن القيمة ١٩٢٤ تكون مرونة الطلب على القطن المصرى أقل من الوحدة ^(١) حيث وجد أن معامل المرونة

$$و = - ٠.١٢٥ \frac{ع}{م}$$

حيث م يرمز للمحصول النسبى أى المحصول المصرى كنسبة من الحصول الأمريكى و (ع) السعر النسبى أى سعر القطن المصرى كنسبة من سعر الأمريكى و (و) معامل المرونة .

وحيث أنه فى الفترة الأخيرة أى منذ حوالى ١٩٥٢ كانت أسعار القطن المصرى قريبة جدا من أسعار القطن الأمريكى فإنه يتوقع أن تكون المرونة أقل من الوحدة ولو بجزء ضئيل . وبفرض أن المرونة تساوى الوحدة فإن أى انخفاض فى الأسعار لن يؤدى إلى تغير الموقف ^(٢) .

(1) Bresciani - Turroni : Relations entre la Récolte et le prix du Coton Egyptien. — L'Egypte Contemporaine, Dec. 1930.

(٢) أثبتت الدراسات الإحصائية التى قام بها برشيانى تورونى أن الطلب على القطن المصرى فى الظروف العادية يعتبر مرنا كما أثبتت الدراسات التى قام بها المؤلف فى فترة لاحقة =

٢ - التحديد الكمي للواردات Quantitative Import Restrictions

تتلخص هذه الطريقة في وضع القيود على الواردات إلى الحد اللازم لجعلها تتوازن مع الصادرات التي يمكنها بيعها في الأسواق الخارجية فعند تقييد الواردات وجعلها عند مستوى أقل مما لو تركت دون تحديد فعنى ذلك أن الكمية المعروضة من الواردات ستكون أقل من الطلب السائد وبعبارة أخرى فإن المستهلك سوف يكون مستعداً لدفع سعر أعلى للسلع من السعر الذي يود المصدر الحصول عليه . فمن الذي يفيد من هذا الوضع . يمكن تصور احتمالات ثلاث : —

(أ) قد تذهب إلى المستهلك النهائي للواردات . وهذه هي النتيجة الطبيعية لو أن هناك رقابة محكمة وفعالة على الأسعار . ولكن الرقابة على الأسعار مسألة ليست باليسيرة وهناك بعض السلع التي قد يستحيل عملياً إخضاعها للرقابة ولا سيما إذا كان من السهل إعادة بيعها من مستهلك لآخر . وحيث تكون هذه الرقابة عملية معناها وجود نظام من البطاقات والتراخيص لكي نضمن توزيعاً عادلاً للسلع (ب) قد تذهب إلى طائفة الوسطاء المحظوظين الذين يتسلمون تصاريح الاستيراد الهامة من المراقبين والتي تعطى الفرصة للمحظوظين القلائل في إمكان الشراء من الأسواق الخارجية الرخيصة وبيعها بأسعار الفدرة في داخل البلاد . وقد عانى المستهلكون الكثير في مصر على أيدي تلك الفئة التي أثرت نتيجة التواطؤ مع طائفة المسئولين ممن كان بيدهم إعطاء هذه القصاصات من الورق ذات القيمة المرتفعة في الجهود البائدة .

(ج) قد يرفع المصدر الأسعار التي يبيع بها للمستورد المصري لكي تتطابق مع الأسعار السائدة محلياً . وقد حدثت هذه العملية في الماضي وهي تمثل خطراً

== أيضاً أن الطلب على القطن المصري مرناً أيضاً ولكن مرونة الطلب على سلعة ما تتغير دون شك بتغير الظروف والأوقات وهي ليست مسألة جامدة بل هي مسألة نسبية . ففي ظروف معينة يجوز جداً أن يكون الطلب على القطن المصري غير مرناً . راجع مجلة مصر المعاصرة عدد أكتوبر ١٩٥١ حيث يورد المؤلف دراسته لمرونة الطلب على المصري .

دائماً . وإذا ما حدثت فإنها تؤدي بالفكرة التي من أجلها نعمل على تحديد الواردات إذ تبدد مانود أن ندخره من العملات الأجنبية نتيجة ارتفاع السعر .
حقاً لو أن الطلب المحلي على الواردات لن يستجيب بالدرجة الكافية لتغيرات الأسعار فإن خفض الكمية المستوردة سوف يؤدي إلى رفع الأسعار للواردات ومن ثم يحصل الأجنبي على كمية أكبر من النقد لحجم أقل من السلع . فتقييد الواردات في هذه الحالة سوف يؤدي إلى خفض مستويات المعيشة الحقيقية في مصر نتيجة الاقلال من عرض السلع المستوردة وسوف تؤدي إلى زيادة ميزان المدفوعات سوءاً على سوء .

وسوف نتحقق المصلحة للحكومات الأجنبية أو المنتج الأجنبي أو الوسيط الأجنبي طالما كان من السهل على هؤلاء الأجانب تكوين احتكارات أو إذا ما هددوا بتحديد مبيعاتهم ومن ثم يمكنهم الحصول على سعر مطابق لسعر الندرة في الدول المستوردة . وسوف يحاول المنتجون الأجانب استغلال أسواق الاستيراد إذ أن التحديد الناجح لتجارة المصادر لا يتطلب بالضرورة وجود تقييد للواردات من قبل الدول المستوردة ، ولكن تقييد الواردات يجعل تنظيم تقييد الصادرات من قبل المنتجين الأجانب أكثر سهولة ويسراً . ويحدث هذا بالطبع لو أن تحديد الواردات يقوم على أساس منح حصص محددة لكل من الدول الأجنبية ، وذلك لأن المصدرين في أية دولة لا ينافسونهم في حصصهم المصدرين من الدول الأخرى ، وعلى ذلك فيسهل لهم الأمر لو أنهم كونوا احتكاراً أهلياً لتجارة المصادر . ولكن الحال تكون أكثر تعقيداً وقد تحتاج إلى عمل على نطاق دولي لو أن مصر لم تتحدد حصص لكل دولة على حدة .

أي أنه من المحتمل جداً للأسباب السابقة أن تكون طريقة الإشراف على الواردات وتقييدها طريقة غير مؤثرة بل قد تعرضنا للسرقة والتلاعب

كما قد تفرض نظاماً بيروقراطياً للتوزيع وقد لا تقيد سوى المصدر الأجنبي ومن ثم تضر بميزان المدفوعات .

ويقترح الأستاذ J. E. Meade^(١) عرض تراخيص الاستيراد في مزاد علني كوسيلة للقضاء على جزء من مساوئ هذه السياسة ومن ثم تباع لمن يعرض أعلى سعر ، ومن ثم يذهب الفرق بين سعر بيع الفدرة وبين سعر الشراء من المصدر الأجنبي إلى المجتمع في شكل زيادة في إيرادات الدولة وجزء من هذه الإيرادات يمكن استخدامه بطبيعة الحال في مساعدة ذوي الدخل الضعيفة من المستهلكين لتعكس أثر ارتفاع أسعار السلع المستوردة بعض الشيء . ومن ثم قد تساعد هذه الوسيلة على إيجاد نظام تحديدي للواردات يعمل جنباً إلى جنب مع اقتصاد داخلي يقوم على جهاز الثمن . ومن ثم نقضى على فئة المحظوظين من الوسطاء ونقضى على الإغراء وعلى الرشوة والسرقة . كما أن التراخيص لا يجب أن تربط المستورد بدولة معينة بل تترك له حرية الشراء من أية سوق أجنبية إذ هذا يعطى المستورد الحافز والقوة للعمل على خفض السعر الذي يمنح للمصدر الأجنبي . ومن ثم لا يوجد اتجاه نحو التمييز وتصبح الاعتبارات التجارية وحدها هي العامل المحدد لجهة الاستيراد .

ويحسن عند تقرير هذا النظام أن ننتخب سلعة أو اثنتين يعتبر ظروفهما ملائمة كتجربة لمعرفة سير العمل . ولكن النتائج الهامة لن نحصل عليها إلا عندما يصبح هذا النظام عاماً .

ومن المشاكل الهامة التي تعترض أية نظام لتقييد الواردات هي تحديد السمية الواجب استيرادها من كل سلعة . هل يصبح المستهلكون أسعد حالاً لو أننا قلنا السمية التي ستنفق على استيراد الفدرة بمقدار ١٠٠ جنيهه وزدنا السمية التي ستنفق على الفصح بنفس المبلغ ؟ وهل يصبح المستهلكون أسعد حالاً

(1) Planning and The Price Mechanism. P. 87.

لوانفقت هذه الألف جنيهه على الخشب أم الكتب ؟ إن الحكم على ذلك قد يتسنى على ضوء تفضيلات الأفراد كما تنعكس في جهاز الثمن .

ويساعد على تحقيق هذا الهدف أيضاً إمكان إدماج مجموعات من السلع مع بعضها في التصريح الواحد إذ يمكن للتصريح الواحد أن يحتوى على قيمة إجمالية من الواردات ويترك اختيارها لحامل التصريح الذى هو دون شك ملم بتفضيلات الأفراد .

وهناك نقد آخر هام لسياسة تقييد الواردات كوسيلة لاعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات . فهذه السياسة لاتعمل شيئاً لتنشيط الصادرات . فكل ماتعنيه هذه الطريقة أننا نحاول أحداث توازن فى ميزان مدفوعاتنا عند مستوى منخفض من كل الواردات والصادرات . وفى الحقيقة أن سياسة الحد من الواردات يجب أن تأتى فى المرتبة الثانية لو أننا فشلنا فى توسيع المجال أمام صادراتنا لكي تمكننا من الاحتفاظ بنفس المستوى من الواردات والتي لايمكن انتاجها محلياً بتكلفة أقل من الخارج .

ولكن لا يعنى هذا بالضرورة استبعاد هذه الوسيلة ، فى بعض الظروف قد يتعين استخدامها للتمييز ولا سيما لو كانت هناك دول تعاني عجزاً فى ميزان مدفوعاتهما ومثال ذلك الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية كإنجلترا وفرنسا . . . إلخ كانت تعاني عجزاً فى ميزان مدفوعاتهما بينما الولايات المتحدة كانت تتمتع بفائض . فلو أن كلا من فرنسا وإنجلترا قيدت وارداتها دون تمييز لحدث إعاقة غير لازمة للتجارة بين كل من إنجلترا وفرنسا . بينما لو كان التقييد فى إنجلترا ضد أمريكا فقط ولصالح فرنسا وكان التقييد فى فرنسا ضد أمريكا ولصالح إنجلترا لحدث كل من فرنسا وإنجلترا من مزايا تقسيم العمل بين الدول لأنه لو اشترت إنجلترا بكميات أكبر من فرنسا لامكن لفرنسا أن تشتري كميات

أكبر من انجلترا نتيجة ما أتيح لها من عملات بريطانية . أى أن هذه السياسة تقلل من الآثار السيئة لسياسة التحديد .

وقد تمكن الأستاذ Ragnar Frisch^(١) من استخدام بعض الأدوات الرياضية لتحديد نوع وتوزيع التجارة في حالة استخدام تقييم الواردات كوسيلة للتمييز في المعاملة لاعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات مع إيجاد أقل خفض ممكن لحجم التجارة الدولية . ولكن هذه الدراسة معقدة .

وفي الحقيقة نلاحظ أن تقييم الواردات مع اتباع سياسة تمييز سوف تجرنا إلى سياسة الانقافات التجارية الثنائية أو هي بالفعل قد أدت لذلك . أما مدى نجاح هذه السياسة فيوقوف على الكثير من العوامل المجهولة وعلى قوة المساومة

٣ — تعديل سعر الصرف Adjustments of Exchange Rate

تتلخص هذه السياسة في استخدام سعر الصرف لاجداث التوازن بين الصادرات والواردات . ولا يقتضى هذا بالضرورة احدثات تغييرات يومية . فيمكن تحديد السعر عند المستوى المعتبر كافياً لمتوسط مدة معينة مقبلة . وبحيث نسمح بمقابلة التقلبات اليومية في الطلب والعرض من رصيد الذهب أو الاحتياطي من العملات الأجنبية . وقد كان هذا هو الهدف الذى أنشأ من أجله مال موازنة الصرف . « Exchange Equalisation Funds » أى تلك الوسيلة التى شاع استخدامها فى البضع سنوات التى بدأت من ١٩٣٠ . أى أن السعر يتغير ليقابل عجزاً أصيلاً ، بينما يبقى ثابتاً فى الفترة القصيرة . إذ أن التغيرات فى الفترة القصيرة قد تلغى بعضها البعض .

(1) On the Need for Forecasting a Multilateral Balance of Payments, «The American Economic Review», September 1948

وهذه الوسيلة تناسب الدول الصغيرة بصفة خاصة ، ويشترط أن تكون صادراتها و وارداتها من النوع التنافسى ، فى مثل هذه الحالة نجد أن الأسعار التى تحصل عليها الدولة من صادراتها أو تدفعها ل وارداتها لا يمكنها التحكم فيها ، وأن شروط التبادل الخاصة بها لا تتأثر كثيراً بالتغيرات فى أسعار الصرف الخارجى ، فلو أن الدولة خفضت سعر عملتها فإن أسعار الصادرات والواردات ترتفع على التوالى بالنسبة للعملة الوطنية ، بينما تبقى ثابتة بالنسبة للعملات الأجنبية ، ومن ثم نجد أن الإنتاج للتصدير يجذب موارد إضافية .

وحيث أن السوق العالمى كبير بالنسبة إلى صادرات الدولة فإن أى زيادة فى الصادرات سوف يمكن تصريفها بسهولة . وفى نفس الوقت نجد أن الزيادة فى أسعار الواردات تحد من الطلب ، فخفض قيمة العملة يؤدى أنوماتيكيا إلى قلة الواردات وزيادة الصادرات وسوف يؤدى إلى التوازن إذا ما حدث تخفيض سعر العملة بالدرجة الكافية .

ولكن ليت الأمر بهذه السهولة واليسر ، فقد تكون الواردات سلعا ضرورية ، وأن تغييراً كبيراً فى السعر قد يكون تأثيره ضئيلاً على الطلب ومن ثم يقع عبء التعديل بأكمله على الصادرات ، فالأمر يتوقف على مدى سهولة تحويل الموارد إلى إنتاج سلع التصدير واستجابتها للأسعار الإضافية للصادرات ، فلو أن هذا التحويل كان بطيئاً فإن سعر الصرف يجب أن ينخفض كثيراً قبل أن يحدث الآثار المطلوبة ، ويضاف إلى هذا أن أسعار الواردات قد ترتفع كثيراً وتؤدى إلى ارتفاع نفقة المعيشة ومن ثم مطالبة العمال بزيادة أجورهم ، وهذا يعصف بسياسة خفض سعر العملة التى تقوم على أساس خفض مستويات الأسعار المحلية نسبياً إلى مستويات الأسعار الدولية ، فلو أنه فى كل حالة من خفض سعر الصرف زادت الأجور والأسعار المحلية فلن يتسنى لتعديل سعر الصرف أن يحدث التوازن فى ميزان المدفوعات .

فالمصادر في مصر تعتمد على القطن وحده والجزء الأكبر من الموارد موجه ناحية ، وليس من المتوقع تحول الموارد لزيادة إنتاجه ، ولا سيما في الظروف الحالية التي تتميز بانخفاض أسعاره .

كما أن ما تعرضه مصر من القطن كمية ضئيلة والتقلبات في العرض لن تؤثر كثيراً على العرض العالمي ، كما أن ما تستهلكه مصر من القطن ضئيل أيضاً ولا أهمية لتقلباته . وبعبارة أخرى فإن الطلب والعرض العالميين للقطن لن يتأثرا بالطلب أو العرض من جانب مصر ، وسواء خفضنا قيمة عملتنا أو تركناها كما هي فإن الأحوال لن تتغير .

كما أن وارداتنا ليست سوى جزء بسيط لا يؤثر حجمه على السعر العالمي أى أن سعر وارداتنا سوف يظل كما هو في الخارج ، بينما ترتفع أسعارها بالعملة المصرية ارتفاعاً يتسكفاً مع مقدار الخفض في عملتنا .

ومن ثم سوف نجد أن سياسة تخفيض قيمة العملة سوف لا تنفذ مصر ، بل على النقيض قد تسبب بعض المشا كل الأخرى التي قد تنجم عن تخفيض قيمة العملة كاشداد خطر التضخم والإضرار بحالة الطبقات الفقيرة وأصحاب الدخول الثابتة ، فضلاً عن تعرض قيمة الدين على الخارج لمصر الانخفاض ، ولا سيما لو أن المدين الأجنبي قد تعهد بدفع مبلغ محدد بالعملة المصرية ، كما أن الديون التي علينا للخارج سوف ترتفع قيمتها بالعملة المصرية ، لو كانت هذه الديون مقومة بالعملات الأجنبية .

ولا يجب أن ننسى فكرة إصلاح العجز في الميزان الحسابي عن طريق تخفيض القيمة الصرفية لعملة ما إنما تقوم على افتراض وجود مرونة تزيد عن الوحدة^(١) على صادرات الدولة التي تقوم بتخفيض أسعار منتجاتها في الخارج .

(١) في مكان سابق من هذا البحث نرى أن مرونة الطلب على القطن المصري في الظروف الحالية أقل من وحدة ، كما أن عرض عوامل الإنتاج في مصر باستثناء العمل غير الفني يسكاد يسكون ثابتاً وأية زيادة في الإنتاج سوف تؤثر في منحنى التكاليف بحيث تؤدي إلى ارتفاع =

كما يجب على الدولة المتبعة لهذه السياسة أن تكون على استعداد لتقبل بعض التضحيات الحقيقية للجهود الاقتصادية ، إذ أن اتباع هذه السياسة سيؤدي إلى تنازل الدولة عن حاصل مجهودات إنتاجية معينة مقابل الحصول على مقدار أقل من السلع الأجنبية عن ذي قبل ، ومن ثم فإن نسبة التبادل الحقيقي سوف تتحوّل لغير صالحها ، ويسوء الموقف بدرجة أكبر لو صادف قلة مرونة الطلب تعرض نفقات الإنتاج الحدية للساعة المفتحة محليا للارتفاع إذا ما حدث تغير في كمية الإنتاج .

وباختصار فإنّ لا أعتقد في ضوء الظروف الحالية أن خفض القيمة الصرفية للعملة المصرية سوف يؤدي إلى علاج مشكلة عدم التوازن في ميزان مدفوعاتها وأنه في الفترة القصيرة من الأجدى استخدام الوسائل التحديدية والرقابية .

(٤) الاستعانة بالمنظمات الاقتصادية الدولية :

من الملاحظ أن الفكرة الأساسية من قيام المنظمات الدولية ، ولا سيما صندوق النقد الدولي هو مساعدة الدول التي تعاني عجزاً في ميزان مدفوعاتها ، فالدولة التي تعاني عجزاً في ميزان مدفوعاتها تستطيع أن تطلب من صندوق النقد الدولي تزويدها ببعض العملات الأجنبية مقابل دفع الثمن بعملتها الوطنية بشرط ألا يزيد مجموع عمليات الشراء عن ٢٥ ٪ من حصتها في خلال اثني عشر شهراً ، وطالما أن هذه المشتريات لا تؤدي إلى زيادة ما في حوزة الصندوق من هذه العملة عن ٢٠٠ ٪ من حصة الدولة ، فمصر يمكنها بناء على ذلك على سر

== النفقة الحدية . كما أن الأبحاث الإحصائية التي قام كلا من Chang و Hinshaw تدل على أن المرونة الثمنية للطلب الدولي على مجموع صادرات دولة معينة تميل عادة إلى أن تكون أقل من وحدة .

السنين شراء ١٢٠ مليون من الدولارات^(١) كحد أقصى ، وواضح أن ١٥ مليون دولاراً سنوياً وإن كانت بسيطة لاتعالج اختلالاً أصيلاً إلا أنها تساعد على مقابلة عجز طارئ مؤقت ، أى تساعد بعض الشيء فى حل جزء من المشاكل ولا سيما مشكلة الحصول على عملة نادرة كالدولار .

كما أن الصندوق يتيح تغيير سعر الصرف فى حدود ١٠٪ عن السعر المبدئى الذى حدد عند انضمام العضو ودون أية اعتراض من قبل الصندوق . ويجوز أن تكون النسبة أكبر من ذلك بشرط موافقة الصندوق^(٢) . فإذا كانت نسبة التغيير المقترحة أكثر من ١٠٪ وأقل من ٢٠٪ فالصندوق له له الحق فى إبداء الموافقة من عدمها بشرط أن يدلى برأيه فى خلال ٧٢ ساعة من تاريخ وصول الاقتراح . وإذا زادت نسبة التغيير عن ٢٠٪ فيمكن الصندوق أن يوافق أو يرفض ، ومن حق الصندوق أن يحدد الفترة التى يصدر فى خلالها حكمه . وعادة ما يوافق الصندوق على الخفض فى حالة إذا ما كانت الدولة تعاني اختلالاً أصيلاً فى ميزانية مدفوعاتها . ويشترط ألا يكون أساس الخفض هو كسب أسواق جديدة .

وقد نقش هذا الرأى عند كلامنا عن سياسة تخفيض سعر الصرف ، كما أن الصندوق يتيح للدول ذات العجز اتخاذ بعض الإجراءات التحديدية الخاصة بالرقابة على كمية الصادرات والواردات ، كما أن البنك الدولى للإنشاء والتعمير قد يساعد على تنمية الاستثمارات فى مصر بما يمنحه إياها من تسهيلات فى الحصول

(١) حصة مصر فى الصندوق ٦٠ مليون منها ١٠ مليون ذهب ، وبذلك يتسنى لها فى غضون ١٢ شهراً الأولى شراء ما قيمته ١٥ مليون دولار وفى الاثنى عشر شهراً التالية ١٥ مليون أخرى وهكذا بحيث لا تعتمدى مشتريات مصر من العملات الأجنبية ١٢٠ مليوناً من الدولارات (أى ضعف حصة مصر) .

(٢) لمن يود زيادة فى التفاصيل يرجع إلى كتابنا عن النقود ، الباب الخاص بالعلاقات النقدية الدولية ص ٣٠٠ .

على رؤوس الأموال الأجنبية ، ومن ثم يساعدنا في زيادة إنتاجنا القومي وهذا بالتالى يؤدي إلى الإفلال من هذه الثغرة القائمة في ميزان المدفوعات ، ولكن ليس من السهل أن نجزم بمدى قدرة هذه المنظمات على حل مشكلتنا هذه ، إذ أن مهمتنا الأصلية هى توفير حالة من التوازن والاستقرار الدولى بصفة خاصة . كما أن نجاح هذه السياسات يتوقف كما سبق أن ذكرت على مدى نجاح سياسة تغيير الأسعار المصرفية للعملة والتي تتوقف بالتالى على الاحتمالات النظرية لاتجاهات العرض والطلب الدوليين من حيث المرونة والميول الحدية للاستيراد وغير ذلك من الخاصيات والاتجاهات والقوى الاقتصادية التى لا يتسنى للمنظمات الدولية التحكم فيها .

٥ - رسم السياسات المالية والنقدية

التي تؤدي إلى تنشيط الجهاز الإنتاجى والتوسع فيه وزيادة المقدرة على التصدير . وبعبارة أخرى أن تعمل الدولة على إيجاد سياسة مالية من شأنها توفير مستوى عال من التوظيف وذلك بزيادة الإنفاق ولاسيما الإنفاق الاستثمارى ^(١) .

وجعله من السكب السكاف بحيث تؤدي إلى رفع الطلب الفعال كما يمكن تعديل سياسة الضرائب بحيث تزيد من الميل الحدى للاستهلاك . كما يحسن أيضاً تعديل الجهاز الضريبي بحيث يحفز على زيادة الإنتاج وقد قامت الحكومة فعلاً بإعفاء الصناعات الجديدة التي ترى أنها لازمة لدعم الاقتصاد القومي من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لمدة سبع سنوات كما يعفى من نصف الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ذلك الجزء المقتطع من الأرباح السنوية والمحجوز

(١) جمال مفيد : كيف تحقق السياسة الانفاقية الاستقرار الاقتصادي . مجلة التجارة

دون توزيع بقصد التوسع فى الإنتاج الحالى أو الاستثمار فى إنشاء صناعات جديدة .

ولكن لهذه الوسيلة عيوبها إذ أن حركة التوسع سوف يصحبها ارتفاع فى مستوى الأسعار ومن ثم يقلل من المقدرة على التصدير .

٦ — تعديل السياسة التجارية للدولة :

وذلك بأن تلجأ الدولة إلى إبرام المعاهدات التجارية وعقد الاتفاقات الثنائية وإرسال البعثات والوفود إلى الدول المختلفة وفرض رقابة على الصرف وتكوين مناطق نفوذ تجارية واتباع شرط المعاملة بالمثل ومنح إعانات التصدير واستخدام التعريفة الجمركية كأداة تمييز على واردات الدول وغير ذلك من الأساليب . ففرض الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية سوف ينشط ويشجع الإنتاج الحالى لبعض الصناعات ومن ثم يرتفع مستوى التوظيف فيها وفى الوقت نفسه تقل الواردات لارتفاع الأسعار مما يؤدى إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات . وهنا أيضا كما هى الحال فى اتباع وسيلة خفض سعر الجملة تتوقف النتائج على مدى استجابة الطلب للانخفاضات السعرية .

والهدف الرئيسى من استخدام هذه الأدوات أن نجعل قيمة كل من الصادات والواردات متعادلتين . وعيب هذه الطريقة هو إضرارها بحجم التبادل الدولى إذ تؤدى إلى انكماشه وتضعيفها بمزايا تقسيم العمل بين الدول إذا ما انتشر استخدامها ، ولكنها فى الوقت عينه من الوسائل الفعالة فى إحداث التوازن فى المدة القصيرة .

كلمة ختامية :

من الواضح أن سببها ما من أسباب عدم التوازن الحالى فى ميزان مدفوعات مصر إنما يرجع إلى تأثيرنا بالأحداث الدولية ، وفى هذه الفترة يسود ركود ملحوظ

في النشاط الاقتصادي الدولي مرجعه في الغالب إلى هبوط^(١) معدلات الاستثمار في الدول الصناعية الكبرى وزيادة انتاج بعض المواد الأولية اعتماداً من المنتجين بحاجة الدول إلى البناء والتعمير . وقد كانت هذه الزيادة من الكبر بحيث تفوق مطالب النشاط الاستثماري السائد ، وواضح أن مصر من الدول التي تقوم تجارتها الخارجية على محصول واحد يكون حوالى ٨٠ ٪ من قيمة صادراتها في المتوسط كما أنه يكاد يكون المصدر الوحيد لما نحتاج إليه من عملات أجنبية أو عبارة أخرى فصر من خيرة الأمثلة لما يسمى « اقتصاديات التصدير » Export economies ومن ثم فهي تتأثر سريعاً بما يجرى في الخارج من أحداث اقتصادية ، فزيادة حالة من الكساد في المحيط الدولي تؤدي إلى هبوط الطلب الخارجى على القطن ، ومن ثم هبوط حصيلة الصادرات ، وكذلك هبوط الدخل الأهلى النقدي ، فالدخل الأهلى الحقيقي نتيجة لضرورة خفض الواردات . ومن حسن الحظ أن زوال هذا الكساد أيضاً يحدث بنفس السرعة التي يفتشربها ، إذ أن أهم مظاهره تتركز في الهبوط السعري وليس في نقص الإنتاج أو مستوى التوظيف والعمالة^(٢) ومن ثم فصر سوف يصيب التحسن ميزان مدفوعاتها بمجرد زوال حالة الكساد القائمة على أنه في المدة القصيرة يجب أن نعي بتركيز اهتمامنا نحو تحقيق شروط مبادلة ملائمة لمصر .

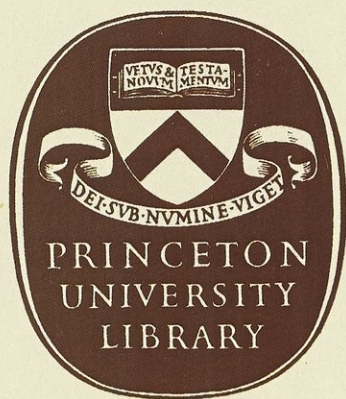
لهذا يجب ألا نجزع لهذا العجز ونفزع له ونستخدم الوسائل الانكماشية بدرجة أكبر من اللازم . كما أضيف أن العبرة ليست في تحقيق التوازن من سنة لأخرى وإنما التوازن في المدة الطويلة نسبياً ، فسرعان ماسوف يتحقق لنا فائض في الميزان

(١) راجع مقال الدكتور يحيى الملاء عن الانتشار الكسادى وكيفية حدوئه مجلة مصر المعاصرة عدد يوليو ١٩٥٢ .

(٢) قد يتأثر طبعاً النشاط الصناعى في مصر ويصيبه الكساد في شكل نقص الانتاج وجذوٲ بطالة بين العمال ولكن حجم التوظيف في الصناعة ما زال بسيطاً إذا ما قيس بحجم التوظيف في الزراعة مثلاً ، ومن الملاحظ أيضاً عدم توقف الانتاج الزراعى نتيجة هبوط الأسعار بل على العكس قد تزيد الكمبة المنتجة .

الحسابى لفترة أخرى قد تطول بضعة سنوات . وهناك من الفائج ما يبشر بذلك
فإن أرقام ميزان المدفوعات الأولية لعام ١٩٥٤ توحى بأن الثغرة فى هذا الميزان
سوف تقفل ، بل قد تحقق مصر فائضا ضئيلا . على أننى أعتقد أنه من بين
الوسائل المختلفة لعلاج العجز نجد أن التحديد الكلى للواردات وتعديل السياسات
التجارية هو خير ضمان للوصول إلى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات فى الفترة
القصيرة . أما الوسائل الأخرى فيجب أن ننظر إليها كبدائل فى المدة الطويلة
وأن نستخدمها بحذر ، وكلما تطلب الموقف ذلك .

تم بحمد الله



Princeton University Library



32101 056865429

(RCPPA)

HG3883

.E3

S242

1955

RECAP